(فعل ذى طلب) وهو الأمر والنهى والدعاء نحو : «زيداً اضربه» أو «ليضربه عمرو» أو «لاتهنه» أو «اللهم عبدك ارحمه»، (واختير) فعل ماض مبنى للمفعول و (نصب) نائب الفاعل، و (قبل) متعلق باختير و (فعل) مضاف إليه و (ذى) نعت لفعل و (طلب) مضاف إليه، و (بعد) معطوف على قبل (ما) نكرة موصوفة بالجملة بعدها فى موضع جر بإضافة بعد إليها و (إيلاؤه) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول الثانى، و (الفعل) مفعول أول ويجوز أن يكون المصدر مضافاً إلى المفعول الأول والأول أظهر لأن الناظم يطلق ولى على تبع فى هذا كثيراً، و (اغلب) فى موضع خبر لايلاؤه فاعل المصدر محذوف والتقدير وبعد شئ غالب أن يولوه الفعل.

واستعمل الناظم جملة تتكرر فى كثير من أبياته وفى كثير من أبواب النحو شغلت شطراً كاملاً وهى (فما أبيح افعل ودع ما لم يبح) بالرغم من أن هذا الباب يحتاج إلى العديد من الأمثلة والإيضاحات، وأشار هنا إلى مايجوز فيه الأمران، ويختار الرفع، وذلك : كل اسم لم يوجد معه مايوجب نصبه، ولا مايوجب رفعه، ولا ما يرجع نصبه، ولا مايجوز فيه الأمران على السواء، نحو : « زيد ضربته».

والمنع والإباحة إنما يصدران عن النحاة المتقدمين والأعراب الناطقين وهذا ما لايتاح للمتعلم لمبادئ النحو، صاغها ابن مالك نظماً :

٢٦٣ - وَالرَّفْعُ فِى غَيْرِ الَّذِى مَرَّ رَجَحْ
فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

(فى) متعلق بـ «رجح» ، رجح الرفع على النصب لسلامة الرفع من الإضمار الذى هو خلاف الأصل فرفع زيد فى الابتداء قولك «زيد ضربته» أرجح من نصبه بإضمار فعل، و (الرفع) مبتدأ و (فى غير) متعلق بالرفع والظاهر أنه متعلق برجح لأن المصدر المحلى بأل عمله ضعيف و (الذى) مضاف إليه وجملة (مر) صلة الذى وجملة (رجح) خبر المبتدأ و (فما) الفاء عاطفة وما موصول اسمى فى محل نصب على المفعولية بافعل وجملة